المقدمة

تعتبر الطاقة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذا تعتبر تنمية موارد الطاقة الأولية وحسن إدارتها وإستخدامها من أهم سياسات واستراتيجيات التنمية المتواصلة ، خاصة في المرحلة القادمة التي يتأهب فيها الاقتصاد القومي للانطلاق في مواجهة المنافسة الشديدة التي أصبحت أهم سمات الاقتصاد المصري .

وتعتمد مصر في بناء صرح التنمية الاقتصادية والتكنولوجية علي عدة مصادر من الطاقة المتاحة وهي البترول ، والغاز الطبيعي ، والكهرباء ، وكذلك استغلال الطاقة الجديدة والمتجددة المتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومازال التفكير قائماً للبحث في إقامة المحطات النووية .

كما تولي الدولة اهتماماً كبيراً للطاقة الكهربائية باعتبارها مؤشراً للتنمية والتقدم في كافة المجالات .

وقد استخدمت مصر الكهرباء في الإنارة منذ أوائل القرن العشرين ثم دخلت الكهرباء كافة المجالات، وبعد عام ١٩٦٠ كان التركيز علي توليد الكهرباء من المصادر المائية ، حيث دخلت المحطات المائية الضخمة مجال العمل بإنشاء محطة خزان أسوان عام ١٩٦٠، ومحطة السد العالي عام ١٩٦٨ بقدرة ٢١٠٠ ميجاوات وعلي الجانب الآخر تم إنشاء المصانع التي تستهلك الكهرباء بكميات

كبيرة مثل مصنع أسمدة " كيما " ومصنع الحديد والصلب ومصانع الأسمنت ، ولمواجهة الطلب المتزايد علي الكهرباء تم انشاء محطة خزان أسوان (٢) عام ١٩٨٥ بقدرة ٢٧٠ ميجاوات ، وكذلك محطات توليد الكهرباء الحرارية

ومن الملاحظ أن محطات توليد الكهرباء المائية تقع في الوجه القبلي ، بينما معظم استهلاك الكهرباء في القاهرة ، والوجه البحري ، من أجل ذلك تم إنشاء الشبكة الكهربائية الموحدة لتربط بين كل محطات توليد الكهرباء من ناحية ومراكز الاستهلاك من ناحية أخري ليسهل نقل التيار لمسافات طويلة وبتكلفة اقتصادية أقل .

ويتزايد معدل نمو استهلاك الطاقة في مصر سنوياً بنسبة وصلت إلي ٧% مما يحتم ضرورة التوسع في مشاريع ترشيد استهلاك الطاقة لما لها من عائد ايجابي علي المستوي القومي في خفض الاستثمارات المطلوبة لبناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء والحد من الطلب علي الطاقة والذي يؤدي الي توفير الموارد الطبيعية المتاحة وما يتيحه ذلك من زيادة فرص التصدير .

وإيمانا منى بالدور الذى تلعبه الحكومات المتعاقبة على حكم مصر فى توفير الطاقة خاصة الطاقة النظيفة وحرصا على إبراز ما تقوم به آثرت أن أسطر هذه الأسطر

وقد جعلت الفصل الأول للتعريف بالطاقة وتقسيماتها وأنواعها والفصل الثانى للدور الذى لعبته الدولة فى تنمية القدرات المنتجه للطاقة وخاصة الشركات ومحطات توليد الطاقة الكهربية وفى الفصل الثالث ذكرت بعض

المشاكل التى قد تواجه الإمدادت بالطاقة الكهربية ثم فى الفصل الرابع تحـــدثت عن مستقبل الطاقة وما قد تتيحه الطاقة الشمسية من مجال أكثر نظافة وتماشـــياً مع المعايير الجديدة للشعارات المنادى بها حالياً وهى بيئة أكثر نظافة كما حاولت التعرض لموضوع الطاقة النووية ومميزات الدخول فى هذا العالم المبشر بمـــردود أفضل وإنتاجية أعلى

اسامة عبد الرحمن